وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسيه
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

(الاغراق الاقتصادي واثره على الاقتصاد العراقي) اعداد الطالب حيدرعبد الباقر خضير

وبأشراف الاستاذ
صائب حسن مهدي

اعداد الطالب
حيدر عبد الباقر خضير

2017/ 2018

1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ

صدق الله العلي العظيم

سورة العلق

المبحث الاول	5
المقدمه	6
مشكلة البحث	7-8
هدف البحث	8
فرضية البحث	8
المبحث الثاني	9
مفهوم الاغراق	10
الاغراق في جولات التفاوض	11
انواع الاغراق	12-13
شروط الاغراق	13-14
الغايه من الاغراق	15
الملامح العامه للسياسه التجاريه في العراق	16-17
الاغراق السلعي في العراق	17
اسباب عملة الاغراق	18-21
اثار الاغراق على الاقتصاد والمجتمع العراقي	21-24
مواجهة الاغراق	24-26
الاستنتاجات والتوصيات	27-28
الهوامش والمصادر	29-31

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ ، إلى كل من كان سببا في تعليمي وتوجيهي و مساعدتي .

الى الاستاذ الدكتور الفاضل صائب حسن مهدي

حيث لم يألُ جهدا في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث .

المبحث الاول

المقدمة:

تفاقمت قضية الإغراق السلعي في السوق العراقية في السنوات التي تلت تغيير النظام السابق حتى تحولت إلى معضلة جديدة تضاف إلى المعضلات التي يعانيها الإقتصاد العراقي نتيجة لتأخر الحكومات المتعاقبة على السلطة في معالجة مشكلة الإغراق. إذ غابت التشريعات والإجراءات والقوانين التي تحكم عمليات الاستيراد . ويبدو أن هناك قوى إقليمية وأخرى محلية لها مصالح خاصة من تضخيم عملية الإغراق. هدفها تدمير القطاعين العام والخاص العراقيين من خلال خفض السعر للسلعة المستوردة وإحلالها تدريجياً محل السلعة العراقية المماثلة وإبعادها تماما عن السوق فيما بعد ومن ثم رفع السعر بعدما تستقر الأمور لصالح السلع المستوردة وهو ما يحصل الآن بشكل تدريجي مع رداءة النوعية وكان البعض في الحكومة وخارجها يدافع عن ظاهرة الإغراق منطلقاً من منهج اقتصاد السوق الذي تبنته سلطة الأحتلال وكأن الأنتقال من الإقتصاد الشمولي إلى هذا المنهج يحصل بالتمني أو اطلاق التصريحات وبالرغم من صدور قرار مجلس النواب في الأ ونة الأخيرة (أواخر 2009) الذي ينظم عملية الأستيراد الا ان القرار يحفل بفقرات تعجيزية للقطاعين العام والخاص في العراق ولا نعتقد أنه عملي في مكافحة الإغراق.

لقد أصيب القطاع العراقي بالشلل التام وكذلك تعطلت مصانع إستراتيجية في العراق بسبب سياسة الإغراق. وبقي الإقتصاد العراقي متخلفاً أكثر مما كان قبل العام 2003 ومما فاقم من هذا المشهد للاقتصاد العراقي هو غياب مشروع تنموي وطني قابل للتنفيذ مع ما يتفق مع ما متوافر من موارد متنوعة في العراق.

إننا نعتقد أن بقاء عملية الإغراق بهذه القصدية سوف يجعل من المحافظات العراقية سوقاً استهلاكياً تابعة للدول الأخرى مما يهدد بالأمن الوطني برمته عندما يكون الإقتصاد هامشياً تابعاً للخارج بكل مفاصله.

ويأتي هذا البحث لمعالجة هذه العملية الخطيرة على الإقتصاد والمجتمع . من خلال تفسير عملية الإغراق ومضارها ومن ثم وضع التوصيات المناسبة لمعالجتها بهدف تذليل مشكلات الإقتصاد العراقي والبدء ببنائه

على أسس علمية وعملية وصولاً إلى التنمية المستدامة التي تحقق وتلبي احتياجات الشعب العراقي . ولا نعتقد ان ذلك يتحقق من دون توافر النوايا الصادقة لدى الحكومة والأيمان بحتمية نهوض الإقتصاد العراقي من خلال توفير مستلزمات النهوض ومكافحة الإغراق بصورة جدية والبدء بمشروع تنموي إستراتيجي وطني مدعم بالرقابة والمساءلة.

ومن أجل تغطية هذه الموضوعات فقد تضمن البحث تسعة محاور ابتدأت بمفهوم الإغراق وأنواعه وشروطه والسياسة التجارية في العراق . والإغراق السلعي في العراق وانتهت في أسباب عملية الإغراق وأثارها في الإقتصاد والمجتمع وتوصيات لمواجهة الإغراق.

مشكلة البحث

تفاقمت قضية الإغراق السلعي في السوق العراقية في السنوات التي تلت تغير النظام السابق حتى تحولت إلى معضلة جديدة تضاف إلى المعضلات التي يعانيها الإقتصاد العراقي نتيجة لتأخر الحكومات المتعاقبة على السلطة في معالجة مشكلة الإغراق .

هدف البحث : لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسمت الدراسة إلى عشرة محاور ابتدأت بمفهوم الإغراق وأنواعه وشروطه وأسبابه والسياسة التجارية في العراق، و الإغراق السلعي في العراق وأسباب عملية الإغراق وآثارها في الإقتصاد والمجتمع .

فرضية البحث : لقد أصيب القطاع العراقي بالشلل التام وكذلك تعطلت مصانع إستراتيجية في العراق بسبب سياسة الإغراق .

المبحث الثاني

أولا : مفهوم الإغراق

يعرف الاغراق بأنه تخفيض التجار الأجانب لأسعار سلعهم تخفيضا غير اقتصادي لإخراج نظرائهم المحليين من السوق عندما يعجزون عن مواجهة أسعار السلع الأجنبية وجودتها [1] . كما يمكن أن ينظر إلى الإغراق بأنه إدخال سلعة دولية في تجارة دولة أخرى بسعر تصدير يقل عن قيمتها في مبيعات التجارة الدولية مما يلحق الضرر بصناعتها أو بصناعة حديثة على أن تكون هناك علاقة سببية بين الإغراق والضرر [2]. وعرفت جولة طوكيو (1973–1979)الإغراق بأنه الفعل الذي يتم بواسطته إدخال منتجات إحدى الدولتين في تجارة الدولة الأخرى بأقل من سعر البيع الداخلي (التكلفة) لمنتج معين في الدولة المصدرة [3] .

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الإغراق هو تسعير الصادرات بأقل من سعرها محليا أو هو بيع منتج ما داخل سوق دولة أخرى بأقل من سعر تكلفتها أو بأقل مما يباع به داخل سوق الدولة المصنعة له .

إن الإغراق السلعي قد يحدث نتيجة لأحد السببين الآتيين : [4]

1- إما استجابة قصيرة الأجل لانكماش اقتصادي محلي من خلال بيع فائض الإنتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه وهو ما يطلق عليه بالإغراق الروسي .
2- أو كوسيلة إستراتيجية لاختراق أسواق التصدير على المدى البعيد من خلال إحراز موطئ قدم في الدولة المصدرة إليها ومن ثم ترفع الأسعار لتعظيم الأرباح، وفي كلتا الحالتين فأن الإغراق هو سلوك تجاري غير عادل وربما عمل تخريبي لاقتصاد الدولة المصدرة إليها السلع للهيمنة على أسواقها ومنع نمو صناعاتها المحلية كما حدث لدول مجلس التعأون الخليجي في حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي .

ثانيا : الإغراق في جولات التفاوض

أدت دعاوى مكافحة الإغراق إلى إعاقة انسياب التجارة الدولية ورفعت النفقات القانونية المرتبطة بها ، مما حفز الدول المتفاوضة في الجولة الأ ولى التي مهدت لإنشاء منظمة التجارة العالمية التي سميت بجولة كينيدي (1964– 1967) على توقيع أول اتفاقية متعددة الأطراف تضبط إجراءات مكافحة الإغراق. وعمدت في جولة طوكيو (1973– 1979) إلى تفصيل الكيفية التي يتم بها تحديد الإغراق ومضاره . وفي جولة الأ ورغواي (1986– 1993) تم توقيع اتفاقية مكافحة الإغراق التي أصبحت سارية المفعول في الأول من يناير عام 1995 [5] .

بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية (wTo) عام 1994 أصدرت المنظمة عددا من المبادئ التي تحكم عملها ونشاطها منها منع مبدأ سياسات الإغراق وفرض الرسوم الكمركية كأداة رئيسة لحمايتها [6] .

لقد ألزمت الفقرة (6) من اتفاقية الجات (GAT) الأطراف المتعاقدة فيها بعدم تصدير منتجاتها بأسعار اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم اذا ما كا ن ذلك يؤدي إلى إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدول المستوردة أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر ، لقد استهدفت هذه الفقرة مع التعديلات التي اجريت عليها لتحقيق مايلي [7] :

1- التدقيق في ضبط معنى الإغراق وحساب فرق سعره وتحديد قيمة الرسم المضاد

2- كيفية تحديد مضار الإغراق ومعاييرها

3- تفصيل بدء التحقيق واستمراه في قضايا الإغراق

4- وضع قواعد لتنفيذ مكافحة الإغراق ومدة فرض رسومها

5- وضع المعايير التي تلتزم بها لجنة التحكيم في النزاعات الناجمة عن قضايا الإغراق وقد تم إضافة بند جديد لاتفاقية الجات يقضي بتوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور خمس سنوات على اتخاذها مالم توضح السلطات المحلية انه عند إزالة هذه الإجراءات سوف يستمر

الإغـراق ويسـتمر الضـرر المترتـب عليـه ، كمـا نـص الاتفـاق علـى الوقـف الفـوري لأي تحقيـق فـي حـالات الإغـراق إذا كـان هـامش الإغـراق ضـئيلا (اقـل مـن 2% مـن سـعر تـصدير المنـتج) أو إذا كانـت الكميـة المسـتوردة مـن دولـة معينـة مهتمـة بـالإغراق اقـل مـن 3% مـن الـواردات الكليـة للمنـتج [8].

ثالثا : أنوا ع الإغراق

يمكن تحديد أنواع الإغراق بمايلي :

1- الإغراق التلقائي أو غير المتعمد

يحـدث هـذا النـوع مـن الإغـراق عنـدما تـنخفض تكـاليف الإنتـاج خـلال مرحلـة مـن مراحـل الإنتـاج مثـل انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج فجأة أو قيام الدولـة المستوردة بإلغاء أو تخفيض الرسوم الكمركية أو الضرائب

2- الإغراق العرضي

وهو لايستهدف سوقا معينـة أو بلدا بصفة دائمـة وإنما يحدث بسبب طـارئ كالزيـادة فـي عرض منتج ما معرض للكساد أو عندما يكون هناك فائض متراكم من محصول أو سلعة ما كما حصل عندما تدفقت كميات كبيرة من المنتجات من دول النمور الآسيوية إبـان الأزمـة الآسيوية عام 1997 كنتيجة لانخفاض أسعار صرف عملاتها

3- الاغراق الاستغلالي

وهو يستهدف إلحاق الضرر في بلد ما لأسباب سياسية أو اقتصادية [9] .

كما يمكن تقسيم الإغراق الاستغلالي إلى الأنواع الآتية :

1- إغراق الفائض

تلجأ الدول أو الشركات المصدرة إلى إغراق سوق معين بفائض إنتاجه ا نظرا لان السوق المحلية للدولة المستوردة لاتحكمها ضوابط معينة مما يشجع على التصدير إليها بأسعار منخفضة قد لاتكفي لتغطية التكاليف المتغيرة للإنتاج الفائض

2- الإغراق المدعوم

أحيانا يتم إغراق السوق المحلية بسلع مستوردة مدعومة أصلا بدعم حكومي لهذه السلع التي تحظى بمزايا معينة مثل خفض أسعار بيع المواد الخام للمصنعين المصدرين للخارج أو خفض تكلفة وسائل النقل أو الإعفاء من الرسوم والضرائب، وبذلك تصبح هذه السلع متمتعة بانخفاض أسعارها بصورة مصطنعة يجعلها تبدو اقل من غيرها بفضل الدعم الحكومي لها .

3- الاغراق التكتيكي

يلجأ المصدر في بعض الأحيان إلى خفض الأسعار ليجعل السلع المستورة أكثر جاذبية للشراء فيحقق ميزة تنافسية على حساب المنتجين الآخرين ، وقد يتحول هذا الإغراق إلى إغراق تدميري يستهدف إزاحة المنافسين والاستيلاء شبه الكامل على حصصهم في السوق وان كان ذلك على وفق أساليب تجارية غير عادلة وغير أخلاقية [10] .

رابعا : شروط الإغراق

ثمة شروط ثلاثة للإغراق يمكن إيجازها بمايلي :

1- وقوع حالة الإغراق

تتحقق حالة الإغراق إذا كان سعر تصدير المنتج يقل عن سعر بيع المنتج المماثل عندما يخصص للاستهلاك في بلد تصديره .

2- وجود ضرر للصناعة المحلية في الدولة المستوردة يشترط لاتخاذ تدابير مواجهة الإغراق أن يكون هناك ضررا لصناعة محلية تقوم بإنتاج منتجات مشابهة للواردات .

3- توافر علاقة سببية بين الواردات ووجود الضرر.

ويشترط لنجاح ظاهرة الإغراق مايلي :

1- أن تتمتع الشركات التي تقوم بالإغراق في بلدها بالحماية والاحتكار في أسواقها المحلية

2- أن تكون أسواق البلد المستورد مفتوحة ولا تتوافر لمؤسساته الدعم الكافي بحكم هذا الانفتاح (11) .

خامساً : الغاية من الإغراق

يمكن القول إن الغاية من الإغراق يمكن إيجازها بالنقاط الآتية :-

أ- المحافظة على حجم إنتاج المشروع أو المشاريع التي يخضع إنتاجها إلى قانون تزايد الغلة ولا يتمكن من بيع إنتاجه في السوق المحلية فيعتمد خيارين أما أن يخفض الإنتاج وبذلك يؤثر في مستوى العمالة أو يطرح الإنتاج في الأسواق الأجنبية لكي يغطي التكاليف المتغيرة .

ب-الحفاظ على مستوى التشغيل والتحقيق ذلك يجب المحافظة على كمية السلع المصدرة حتى لو اضطرت الدولة إلى تخفيض أثمانها في السوق الأجنبية .

ج- المحافظة على السوق الأجنبية وتحقيق نوع من الاحتكار لتلك السوق ويشترط لتحقيق الإغراق سياسة مايأتي :-

1- احتكار السوق الوطنية للسوق الداخلية احتكاراً تاما حتى يمكنها من رفع أثمانها إلى المستوى الذي يمكنها من بيع السلعة في السوق الخارجية بثمن اقل من ثمنها في سوق الدولة .

2- تقديم الدولة إعانات مالية للمنتجين المحليين لتشجيع التصدير وتخفيض الأثمان في الخارج وتحدد الإعانة بالفرق بين ثمن البيع في السوق الخارجية وبين تكلفة الإنتاج .

3- عند اعتماد الدولة سياسة تخفيض قيمة العملة لتشجيع السوق الأجنبية لاستيراد السلع المحلية .

سادساً : الملامح العامة للسياسة التجارية في العراق

بعد سقوط النظام السابق في 2003/4/9، اتخذت الجهات المعنية في العراق إجراءات يفهم منها أن الحكومة تتجه نحو (اقتصاد السوق)، وتلغي بذلك تدخل الدولة في تصحيح الاختلالات الناجمة عن نهج الحرية الكاملة للسوق ، وهو تاريخ طويل جدا تسيدت فيه الدولة بوصفها راعية للاقتصاد منذ عام 1958 تقريبا . ويبدو أن الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام كانت لديها القناعة انه مجرد إطلاق مقولة (اقتصاد السوق) فأن الإقتصاد العراقي قد دخل فعلا في هذه العملية . ففي بعض المجتمعات (كما هو الحال في العراق حاليا) يسود اعتقاد غير صحيح مفاده بأن فوائد اقتصاد السوق ستتحقق فور خروج الحكومة من معادلة السوق ، ولكن الحقيقة أن للحكومة دورا مهماً في اقتصاد السوق لأنها تضع القواعد والضوابط التي تضمن عدالة ودقة العقود المبرمة [12] .

وهو ماحدث فعلا في العراق ، إذ قامت سياسات الاستيراد على مبدأ عدم التمييز أوسياسة الباب المفتوح ، وأصبح المبدأ الرئيس للسياسة التجارية يتمثل في الإسراع في تخفيف القيود التي كانت مفروضة سابقا . لقد فرضت سياسة الباب المفتوح على العراق بموجب القرار رقم 54 الذي أصدره الحاكم المدني للعراق برايمر عام 2004 ، والذي تضمن إجراءات الانتقال من سياسة الحماية التجارية إلى سياسة حرية التجارة بصورة مفاجأة وكاملة بعد انهيار النظام السابق في نيسان عام 2003 . وقد تضمنت هذه السياسة تخفيض التعريفات الكمركية على الاستيرادات وتوحيدها في رسم موحد بنسبة 5% من قيمة السلع المستوردة ، وإزالة الحواجز غير الكمركية مثل القيود الكمية والحصص وعمليات تخصيص النقد الأجنبي [13]. وقد أفضى ذلك إلى

السماح باستيراد جميع المواد من جميع أنحاء العالم ماعدا البضائع المحظورة ولم يقيد نوع أو منشأ أومصدر البضائع التي قد تصدر إلى العرا ق. وبمعنى آخر ان سياسة الاستيراد الحالية في العراق قد اتجهت نحو توسيع نطاق الاستيرادات ليس بالنسبة للاستيرادات الضرورية فحسب و إنما شمل التوسع أي ضا السلع الكمالية وغير الضرورية . لقد استجدت أيضا مجموعة من

العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت باتجاه زيادة حجم الاستيرادات منها اتجاه الحكومة نحو زيادة المخزون السلعي من البضائع الأجنبية نظرا لحاجة المستهلك العراقي من السلع الأجنبية خصوصا بعد توقف الاستيرادات منذ بداية التسعينات ، فضلا عن ذلك أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة الإنفاق على الاستيرادات وقد دفع بالاتجاه نفسه التحسن الملموس في مستوى دخل الفرد العراقي ، فضلا عن ذلك فأن حركة البناء والأعمار التي شهدها العراق منذ عام 2003 قد اقتضت زيادة الاستيرادات من المواد الإنشائية والسلع الرأسمالية .

سابعاً: الإغراق السلعي في العراق

أدت سياسة الباب المفتوح إلى سيادة ظاهرة إغراق السوق العراقية بسلع رخيصة وخامات رديئة منافسة للسلع العراقية المماثلة سواء للقطاع العام ام الخاص من دون تدخل حكومي، وانتشار ظاهرة الغش التجاري والفساد المالي والإداري، وانهار القطاع الخاص العراقي تماما إذ أعلنت الحكومة العراقية أنها تتجه نحو اقتصاد السوق معتقدة أن هذا الاتجاه يعني ترك القطاع الخاص ينافس القطاع الأجنبي الذي هيمن على السوق العراقية . وبلغ الإغراق حدا جعل منتجات القطاع الخاص العراقي تختفي بشكل يكاد يكون تماما من الأسواق العراقية، وأصبح الإقتصاد العراقي بأسره منكشفا على الخارج بنسبة تصل إلى 94% تقريبا [14] .ولم يتضرر القطاع الخاص وحده وإنما امتد الضرر إلى القطاع العام أيضا . إذ تشير بيانات الموانئ العراقية إلى أن ميناء أبو فلوس وحده قد تسلم 76 طنا من السكائر الأجنبية في عام 2006 [15] . مما أدى إلى اختفاء السكائر العراقية التي كانت تهيمن على السوق العراقية خاصة سكائر (سومر)،

ووصلت مساهمة القطاع الصناعي الخاص العراقي في الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود مضت إذ بلغت نحو 8.1% عام 2008 [16]

.

لقد كانت عملية الإغراق مقصودة من جهات محلية وإقليمية ودولية استهدفت تدمير القطاع الخاص العراقي وكذلك القطاع العام، وجعل العراق بأسره سوقا للدول الأخرى وهو ما يحصل الآن .

ثامناً : أسباب عملية الإغراق

1- تعطيل قانون التعرفة الكمركية على الاستيرادات أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة إذ لاتفرض عليها سوى ضريبة أعمار العراق بنسة 5% (باستثناء الغذاء والدواء) وهي نسبة متدنية لاتوفر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية ، في حين أن هنالك ضريبة تفرض على المواد الخام التي يستوردها القطاع الصناعي اللازمة للتصنيع بنسب مرتفعة تصل إلى 20 %. ان ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب فرض ضرائب كمركية مرتفعة على معظمها كالحديد والأخشاب والأصباغ وغيرها من المواد التي تدخل كمادة أساسية في التصنيع بصورة تجعل من الصعوبة على صاحب المصنع الاستمرار بعمله أو تطويره أو القدرة على منافسة السلع المستوردة . ومن هنا كانت بداية عملية الإغراق التي استمرت لهذا الحد اليوم . وعلى الرغم من قيام مجلس النواب بتشريع قانون في نهاية عام 2009 يلزم بإلغاء قرار سلطة الائتلاف رقم 37 ومنع استيراد السلع بصورة عشوائية وتفعيل عمليات جهاز التقييس والسيطرة النوعية إلا أن تدفق البضائع مازال مستمرا نظرا لاستشراء الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، ووجود (مافيات) مستفيدة من عملية الإغراق .

2- وجدت دول الجوار بخاصة والدول الأخرى عامة ، في العراق بعد عام 2003 سوقا واسعة لتسويق البضائع ذات النوعية الرديئة مما يحقق لها أرباحا طائلة ، وتدخل تلك البضائع من دون رقابة كافية

لفحص النوعية خاصة الغذائية منها ، وهو ما يتعارض مع قرار الأمم المتحدة رقم 38/39 في 4/9/ 1985 [17]، والذي نص في إحدى فقراته على اعتماد نظام رقابي واعتماد المواصفات والقواعد الدولية وقواعد صحية وضوابط خاصة للمواد الغذائية . وقد وجدنا كثيرا من تلك المواد منتهية الصلاحية وتباع في الأسواق خاصة الشعبية منها حيث لايلاحظ المستهلك في كثير من الأحيان تأريخ نفاد الصلاحية مما يؤدي إلى الإصابة بأمراض خطيرة . كما وجدت الجهات الصحية الكثير من المواد الغذائية تحتوي على مركبات غير مسموح بها صحيا ، وكانت هذه المواد تنافس منتجات القطاع الخاص العراقي خاصة الألبان ومعجون الطماطه والمربيات والدجاج المجمد واللحوم وغيرها.

3- دخول العديد من المضاربين إلى ميدان التجارة بهدف الحصول على الربح السريع وحصولهم على هويات غرفة التجارة بسهولة ودون ضوابط وحرية سفرهم للاتفاق مع الشركات والمعامل المصنعة للمواد المستوردة وبمواصفات تخفض من الكلفة وإدخالها إلى العراق عبر المنافذ الحدودية التي تعاني من الفساد المالي والإداري وغياب الرقابة وهيمنة بعض المتنفذين من السلطات الحكومية ، وتخلي وزارة التجارة عن دورها في اتخاذ الإجراءات التي تحد من ظاهرة المتطفلين على التجارة الخارجية . فضلا عن ذلك فأن الانفتاح التجاري الواسع قد سمح للتجار باستيراد الأدوية دون قيود أو شروط، وفي السابق كانت هناك مكاتب علمية متخصصة تقوم باستيراد الأدوية وهي تخضع لشروط علمية تعرض مخالفيها إلى العقوبات القانونية التي قد تصل إلى سحب إجازات الاستيراد وغلق هذه المكاتب .

4- قلة منظمات حماية المستهلك وضعف إمكاناتها المادية والفنية . والغياب شبه التام لأجهزة حماية المستهلك

5- غياب الجمعيات التعاونيه الاستهلاكية وعدم اهتمام الحكومات المتعاقبة ومجلس النواب بتأسيس هذه الجمعيات التي توفر للمستهلك البضائع المختارة والجيدة النوعية وبأسعار معتدلة .

6- انسحاب الجهات الزراعية من توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة البذور والأغطية البلاستيكية ومواد مكافحة الإمراض النباتية ووجود سلع زراعية منتجة في دول الجوار بكلف متدنية جعل من المزارع العراق ضحية لعملية الإغراق .

7- غياب الوعي الكافي لدى المستهلك يضاعف من استمرارية هذه المشكلة .

8- الافتقاد إلى نظام تجاري محكم يحمي السوق العراقية من محاولات الإغراق المستمرة التي تمارسها الدول الإقليمية .

9- وجود العديد من المعوقات الإدارية والتنظيمية مع ضعف هيئات التقييس الكمي والنوعي لتحديد ومتابعة مواصفات السلع والصناعات ومدى جودتها مما أدى إلى إغراق السوق العراقية بالسلع الرديئة والرخيصة الثمن .

10-غياب قانون تنظيم وتخزين المنتجات

11- انتشار بضاعة الأرصفة في العراق هي سبب مهم في معظم الآثار السلبية لان اغلب السلع المتداولة على الأرصفة هي من السلع الرديئة الصنع والمنخفضة السعر مثل لعب الأطفال وأدوات التجميل والأجهزة الالكترونية وا لمواد الطبية، وغالبا ما يكون مصدرها من الصين وإيران وتركيا ، وهي تلقى رواجا كبيرا لكنها تؤ ثر تأثيراً سلبيا على حركة التجارة الداخلية مما تسبب ركودا شديدا ، وأنها تعد بضائع سريعة التلف مما يجعلها سلعا تفتقد إلى خدمة مابعد البيع [18] .

12- غياب الأجهزة الرقابية وعدم كفاية المختبرات المزودة بالأجهزة والكوادر المتخصصة وهو ما انعكس سلبا على صحة الموطن العراقي، وجعل العراق مجرد سوق لتصريف سلع منتهية الصلاحية وأخرى تفتقد إلى معايير الجودة ، إذ أشارت إحدى إحصائيات حماية المستهلك إلى أن أكثر من 50% من السلع الموردة إلى العراق غير صالحة للاستهلاك البشري، ولذلك تكتسب أجهزة الرقابة أهمية كبيرة إذ لايمكن اكتشاف عمليات الغش الصناعي إلا من خلال استخدام الأجهزة المتخصصة في الرقابة [19] .

13- ضعف القاعدة القانونية في النظم والقوانين العراقية بحيث أصبحت غير رادعة لموردي السلع المغشوشة ذات الأسعار المتدنية التي تزخر بها السوق العراقية حاليا .

تاسعاً : آثار الإغراق على الإقتصاد والمجتمع العراقي

1- الأثر على الصناعة : تواجه الصناعة العراقية منافسة شديدة في الداخل والخارج مع السلع الأجنبية المثيلة المستوردة التي تتمتع بدعم مباشر من قبل دولها مما جعل كلف إنتاجها اقل بكثير مقارنة بالصناعة العراقية التي أثقلت كاهلها الضرائب وارتفاع أسعار الوقود الصناعي والمواد الأولية فضلا عن ارتفاع الإيجارات وأجور الأيدي العاملة. قاد الإغراق التجاري إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي الخاص والعام، ولهذا نلاحظ التوقف شبه التام لمصنع إنتاج الأدوية في سامراء الذي كان يغطي 40%من حاجة العراق الدوائية وينتج 220 مادة طبية مستحضرة من مناشئ عالمية ذات سمعة دولية رفيعة المستوى ، وتراجعت الصناعات الغذائية في العراق التي كانت تحتل المرتبة الثالثة على مستوى الوطن العربي وتستوعب أكثر من 51 ألف عامل بسبب سياسات الإغراق [20] ، وعلى سبيل المثال تواجه صناعة الألبان العراقية منافسة شرسة بسبب وجود كميات كبيرة مستوردة من إيران وتركيا وسوريا تباع بأسعار اقل من التي تصنع محليا

ألحقت سياسات الإغراق التجاري ضررا فادحا بالقطاع الصناعي في العراق من خلال تقليل القدرة التنافسية للسلع الصناعية المنتجة محليا بالقياس إلى السلع الأجنبية المستوردة مما أدى إلى تراجع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة من 418 منشأة عام 2002 إلى 411 منشأة عام 2006 وانخفض عدد المنشآت المتوسطة من 80 منشأة عام 2002 إلى 52 منشأة عام 2006 [21]. أما بالنسبة لعدد

المشاريع الصناعية المنظمة إلى اتحاد الصناعات العراقيه ومعظمها من المشاريع الصناعية الصغيرة فقد بلغ عددها 40 ألف مشروع صناعي توقف 70% منها بسبب الحروب والحصار و 30%تعمل بطاقة متدنية بين 10–50% [22]. لقد أدى إغلاق العديد من المشاريع الصناعية وتدني الإنتاج الصناعي في مشاريع صناعية أخرى إلى هيمنة واضحة للسلع الصناعية الأجنبية على السوق العراقية . وهذا مايوضح النسبة الضئيلة جدا لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق إذ لم تبلغ سوى 7.1% عام 2007 [23] .

2- الأثر في الزراعة : أدى إغراق السوق العراقية بالسلع الزراعية – الغذائية إلى تدني درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية ، وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية في العراق من 494 مليون دولار عام 2002 إلى 1246 مليون دولار عام 2007 ، فيما تدهورت الحصة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق من
7.8% عام 2002 إلى 1.5% عام 2007 [24]. ولم تقتصر عملية إغراق السوق العراقية بالإنتاج النباتي المستورد وإنما شمل أيضا الوضع التنافسي التسويقي لصناعة الدواجن وبيض المائدة لأن دواجن البرازيل والسعودية والكويت وسوريا اقل تكلفة بفضل سياسات الدعم الإنتاجي والسعري . ونظرا لتدهور الإنتاج الزراعي في العراق فقد ترك العديد من الفلاحين مزارعهم وتحولوا إلى عاطلين عن العمل، وباتت هذه المشكلة تهدد الأمن الإقتصادي والاجتماعي في العراق . إن تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجة لفتح الحدود على مصراعيها أمام سيل عارم من السلع الأجنبية المدعوم معظمها حكوميا اضطر العديد من المزارع والمصانع إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض إنتاجها، وفي كلتا الحالتين تأثر الطلب على العمالة العراقية سلبا وتفاقمت البطالة التي ارتفعت من نحو 19،% عام 2002 إلى نحو 28% عام 2006 [25]
.

3- الأثر في الاستهلاك والادخار: أدت سياسات الإغراق في العراق إلى زيادة الميل لاستهلاك السلع المستوردة ليست الضرورية فحسب وإنما الكمالية أيضا ، ولذلك ارتفعت نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق من نحو 44% عام 2002 إلى 69% عام 2006، فيما انخفضت نسبة الادخار إلى إجمالي الدخل المتاح من 48% عام
2002 إلى 21% عام 2006 [26] ، وهو نتيجة طبيعية لارتفاع معدلات الاستهلاك في العراق واستنزافه للكثير من الموارد التي كان بالإمكان استخدامها في تنمية و تطوير القاعدة الإنتاجية الوطنية في العراق

4- بقاء الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي على حالها ، مما يعني تثبيت وترسيخ الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي، وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي غير منتج ومن ثم تحويل عوامل التخلف إلى ثوابت .

5- تفكيك منظومة القطاع الخاص العراقي التي كانت من أرقى المنظومات في منطقة الخليج العربي تأريخيا وفنيا، ومن ازدياد عدد العاطلين عن العمل وزيادة مؤشرات الفقر .

6- التخلي تدريجيا عن مؤشرات الجودة والنوعية وانتشار ظاهرة الغش الصناعي واستيراد سلع زراعية معدلة وراثيا ومضرة بالصحة العامة .

7- تخريب الذوق العام وتدمير البنيان الوطني العام للوطن والشعب العراقي.

8- يؤدي الإغراق إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي نظرا لقصر الفترة الاستهلاكية للسلع المستوردة ومعظمها من السلع الرديئة، وأنها تقضي على التنافس بين السلع المحلية والأجنبية مما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطني وهيمنة السلع الأجنبية وهو ماحول العديد من المصانع الخاصة إلى مجرد مخازن لتخزين السلع المستوردة .

9- استنزاف الموارد المالية للمواطنين

عاشراً : في مواجهة الإغراق

1- تفعيل القوانين الخاصة بمنع عملية الإغراق مثل الضرائب الكمركية المعمول بها سابقا التي ينظمها القانون رقم 23 لسنة 1984 وتعديلاته لغرض حماية الإنتاج ال وطني م ن المنافسة غير العادلة مع السلع الأجنبية المستوردة .وتفعيل قانون حماية المنتجات العراقية الذي أصدره مجلس النواب العراقي في نهاية عام 2009 وصادق عليه مجلس الرئاسة في 12كانون الثاني 2010 الذي يستهدف بناء صناعة وطنية من خلال تفادي الضرر

الذي يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسات إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات المستوردة أو الزيادة غير المبررة في الواردات التي تدعمها الدول المصدرة إلى العراقبما يؤدي إلى فقدان شروط المنافسة العادلة بين المنتجات الوطنية والمستوردة .

2- التشديد على ضرورة تأمين التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الاستيرادات ومنع دخول السلع التي لاتتطابق ومواصفات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من خلال إنشاء مخازن نظامية أو ما يطلق عليها (الحرم الكمركي) للتأكد من هوية الإرسالية وفحصها .

3-إعفاء مستلزمات الإنتاج أو المواد الأ ولية التي تستخدم في الإنتاج المحلي من الرسوم الجمركية أو تقليل نسبتها لدعم الإنتاج الوطني في منافسة السلع المستوردة وإلزام المستوردين بإدخال المواد الأولية ذات النوعية المطابقة للمواصفات القياسية ودعم أسعار استيرادها لخفض تكاليف الإنتاج.

4- يستطيع العراق بوصفه مراقباً في منظمة التجارة العالمية تطبيق بعض النصوص القانونية في المنظمة التي تتعلق بسياسات الإغراق إذ أعطت المنظمة حقا للحكومة في الدولة المستوردة باتخاذ إجراءات علاجية لمواجهة حالات الإغراق تتمثل بالسماح له بفرض رسوم تعويضية على المنتجات المغرقة تسمى (رسوم الإغراق) إذ تم عد منتج ما مغرقاً اذا كان سعر تصديره يقل عن سعر المنتج المماثل حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر مما يلحق ضرراً بالصناعة المحلية الخاصة للمنتج المماثل في الدولة المستوردة.

5–قيام الحكومة بدعم التجار الذين يتعرضون للغش التجاري في الملاحقة القانونية لاسترداد قيمة تلك البضائع المستوردة وتسهيل عملية إرجاعها وإصدار قوائم بأسماء الشركات والمصدرين الذين يمارسون الغش التجاري ومنع التعامل معهم .

6- التشديد على إلزام كل الموردين بضرورة الحصول على إجازات الاستيراد الرسمية التي تصدرها الغرف التجارية في العراق .

7- قيام الحكومة العراقية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري لتفعيل الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها بهدف تشجيع الصادرات العراقية وتوفير المعلومات التفصيلية عن أسواق التصدير والمتطلبات والشهادات المطلوبة من جهة وحماية الأسواق العراقية من جهة أخرى .

8- إن منع سياسة الإغراق هو قرار سياسي قبل ان يكون قرارا اقتصاديا ، ولذلك ينبغي عل الحكومة أن تكون مؤمنة بجدوى التلاحم بين القطاعين العام والخاص في تحويل الإقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي متخلف إلى اقتصاد متنوع في هيكله ومتنوع في موارد الدخل القومي .

9- إعادة العمل بقوانين وإجراءات مؤسسة التنمية الصناعية وتفعيل قوانين وإجراءات وزارة الزراعة والمصرف الزراعي بما ينسجم وإعادة تأهيل الإقتصاد العراقي .

10-تشكيل لجان رقابية متخصصة في المنافذ الحدودية من وزارات المالية والتخطيط والداخلية والسلطات المحلية ومجلس النواب لمراقبة دخول السلع المستوردة إلى العراق والسلع المصدرة أيضا .

11-عقد مؤتمرات محلية لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة وتحديد آثارها الضارة في الإقتصاد والمواطنين والصحة العامة .

12-إنشاء وتفعيل جمعيات واتحادات لحماية المستهلك من اجل نشر وعي وثقافة المستهلك لدى المواطن العراقي ونشر ثقافة الحماية في ظل الاعتماد على اقتصاد السوق وفتح أبواب البلد أمام تدفق الآلاف من السلع الرديئة ، فضلا عن ذلك تستطيع هذه الجمعيات أن تؤثر في القرارات الحكومية والسياسات المنظمة للأسواق .

13-إن فلسفة التحول نحو اقتصاد السوق ليست بالطريقة التي تعمل بها الحكومة الآن، بل أن هذا التحول ينبغي أن يفعل ضمن شروط مطبقة عالميا تحمي القطاعات السلعية الوطنية من الانهيار، وتحمي المجتمع من أضرار عملية الإغراق وعوامل الفقر والفساد .

14-استخدام نظام الحصص في حال فشل الأساليب السعرية لمواجهة الإغراق .

الاستنتاجات والتوصيات

ان أهم ما يجب الالتفات إليه هو تطوير قدرة العرض المحلي والتنوع في الإنتاج الزراعي كخطوة لابد منها تسبق تحرير التجارة وذلك لتعزيز الصادرات وتثبيت قاعدة زراعية راسخة يكون الهدف الأساس منها تحقيق نسبة مهمة من الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية،وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لمواردنا الزراعية المحدودة في العراق،ومن ثَمَّ تأتي الخطوة التالية لتنظيم عمليات الاستيراد

من خلال تخفيض الضوابط على الاستيراد وفق جدول زمني والفتح الانتقائي للأسواق المحلية أمام المنتجات الزراعية المستوردة وإحلال التعريفه كبديل عن القيود الكمية على الواردات ولغرض تدعيم المزايا التنافسية لنَمو الصادرات الزراعية لابد من انتهاج واتخاذ بعض الإجراءات المهمة ومنها إعفاء المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع الزراعية التصديرية.

- عدم رفع الحماية عن الصناعات العراقية الناشئة بحجة استكمال متطلبات الانضمام إلى(WTO) لان هذا الوضع خطر يهدد تلك الصناعات ويقف عائقاً في طريق تطورها مستقبلاً،لذا يجب حماية القطاعات الحيوية الأكثر تنوعاً ومنها الصناعة من التحرير المُطلق للتجارة،ولهذا الإجراء أهمية بالغة نظراً إلى ضعف القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق.

- ضرورة وضع خطة لتوفير شبكات الضمان الاجتماعي للعراقيين الذين تدهورت مستويات معيشتهم إلى درجات متدنية جراء تحرير التجارة من خلال استحداث رصد المبالغ الكافية لدعم الفُقراء والمعوزين فلا ضمان من غير مبالغ تخصصها الدولة في ميزانيتها للمعوزين والمحتاجين.

- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي،لما له من دور مهم في جلب الأموال والتقانه ووسائل الإنتاج والإدارة الحديثة وتوطينها في العراق،وتسهيل مهام المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال العراقيين والأجانب وفق قوانين وشروط تتلاءم وطبيعة العراق الاقتصادية والبيئية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية،يمكن أن تسهم أسهاماً فاعلاً في احتواء اكبر عدد من العمالة العراقية .

- إن قيام العراق بمفردة بتحرير تجارته الخارجية من جهة واحدة هو أمر غير مجدٍ،بل يلزم وجود أطراف أخُرى يقدمون تنازلات وتأتي تلك التنازلات من خلال تحرير التجارة المتعددة الأطراف في كُل من (WTO)أو خطط التكامل الإقليمي أو مفاوضات ثنائية مع دول صناعية.

- مما لاشك فيه إن استتباب الأمن مهم جداً لإتاحة الفُرص الملائمة لإجراءات تحرير التجارة الخارجية لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني،وفي ظله يمكن انجاز أية عملية نهوض

اقتصادي والعكس صحيح أيضاً،بمعنى آخر لا نتوقع إعادة إعمار العراق أو النهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الأمني.

الهوامش والمصادر

1-إبراهيم العيسوي، الجات واخواتها، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص73

2- إسراء عبد الباسط احمد المغازي ، منظمة التجارة العالمية وقضايا الإغراق والدعم ، معلومات متاحة على الانترنيت .
3-الاسكوا، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الع دد 17،

4-الموسوعة العربية لضمان الاستثمار ، ملف إعادة اعمار العراق، نشرة موسوعة ضمان الاستثمار، الكويت، تشرين الأول 2003 ، ص7

5-البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادي السنوي لعام 2007 ، بغداد ، ص22 .

6-باسمة كزار حسن ، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الإقتصاد العراقي للمدة 2002-2007 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، 2008 ، ص126 .
7-حميد الجميلي ، دراسات في اقتصادات الجات في ضوء نتائج جولة أورغواي للمفأوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الطبعة الأ ولى، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،1998، ص35

8-راوند رسول راوندوزي ، الإغراق التجاري المنظم للأسواق الكردستانية ، جريدة الاتحاد ، 2/5/ 2008
9-سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001 ، ص201

10- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية الطبعة الأ ولى، الإصدار الثاني، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009 ،ص21

11- شركة موانئ العراق، التقرير السنوي لعام 2006 ، ص12

12- عباس كاظم، ظاهرة الإغراق السلعي وأثر ها على الإقتصاد العراقي، وزارة المالية الدائرة الإقتصادية، 2008 ، متاح على الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية .

13- محمد عبد الرحيم سيد احمد، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وحماية المنتج المحلي ، أبو ظبي ، المؤسسة العامة للصناعة، ابريل 2004

14-محمد نبيل الشيمي، حول مفهوم الدعم و الإغراق والوقاية وكيفية الحد منها حماية للصناعات الوطنية، الحوار المتمدن، العدد2485 ،12/4/2008

15- مركز المشروعات الدولية الخاصة، الريادية، واشنطن، ص26

16- معلومات متاحة على الموقع الالكتروني لسلطة الائتلاف المؤقتة ، ايلول 2003 .

معلومات متاحة على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

17- منظمة التجارة العالمية ،مصدر سابق

18- منظمة التجارة العالمية WTO ، مكافحة الإغراق، معلومات متاحة على الموقع

19- نوال عبد الحميد، سياسة إغراق السوق ،الندوة العلمية لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ،2009/5/5.

20- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التقرير الصناعي 2007 ، ص3